Al-Farabi Journal of Humanities, Special Issue of the Ninth Scientific Conference
Volume (2) December (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الإدارة المحلية في الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة (خراسان، إفريقية نموذجاً)

م.م علي سعدي كريم سلمان الكناني
المديرية العامة /تربية كركوك

Local Administration in Regions Distant from the Center of the Caliphate (Khurasan and Ifriqiya as Case Studies)

Assistant Lecturer Ali Saadi Kareem Al-kinani
Islamic History
General Directorate of Education / Kirkuk
alisk9133@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة الإدارة المحلية في الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة في الدولة الإسلامية، متخذًا من إقليمي خراسان وإفريقية نموذجين للتحليل والمقارنة خلال العصرين الأموي والعباسي المبكر. ويهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة نظام الولاية، وصلاحيات الولاة، وحدود العلاقة بين المركز والأطراف، ومدى تأثير الإدارة المحلية في الاستقرار السياسي أو نشوء النزعات الاستقلالية.اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، مدعومًا بالمنهج المقارن، من خلال تحليل النصوص التاريخية والفقهية، ومقارنة التجربتين الخراسانية والإفريقية في ضوء الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والسياسية لكل إقليم. وقد توصل البحث إلى أن الإدارة المحلية في الدولة الإسلامية اتسمت بمرونة عالية مكّنتها من استيعاب تنوع الأقاليم، إلا أن اتساع صلاحيات الولاة في الأطراف، مقترنًا بضعف الرقابة المركزية في بعض الفترات، أسهم في بروز تحولات سياسية كبرى، تمثلت في سقوط الدولة الأموية عبر خراسان، وظهور أنماط حكم شبه مستقلة في إفريقية.ويخلص البحث إلى أن الإدارة المحلية كانت عاملًا حاسمًا في تشكيل تاريخ الدولة الإسلامية، وأن دراسة العلاقة بين المركز والأقاليم تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم ديناميات السلطة والتحول السياسي في التاريخ الإسلامي.**الكلمات المفتاحية:** الإدارة المحلية، الولاية، خراسان، إفريقية، الدولة الإسلامية، المركز والأطراف.

Abstract

This study examines local administration in regions distant from the center of the Islamic Caliphate, using Khurasan and Ifriqiya as comparative case studies during the Umayyad and early Abbasid periods. The research aims to analyze the nature of provincial governance (wilāya), the scope of governors' powers, the relationship between the central authority and peripheral regions, and the role of local administration in political stability or the emergence of autonomous tendencies.

The study employs a historical-analytical approach supported by a comparative method, drawing on historical narratives and political-legal texts. By comparing Khurasan and Ifriqiya, the research highlights how geographical distance, social composition, and strategic importance shaped administrative practices. The findings demonstrate that the Islamic administrative system was characterized by considerable flexibility, allowing effective governance over diverse regions. However, the expansion of governors' authority in peripheral provinces, combined with periods of weakened central oversight, contributed to major political transformations,

including the fall of the Umayyad Caliphate through Khurasan and the rise of semi-autonomous regional regimes in Ifriqiya.
The study concludes that local administration was not merely an executive mechanism but a decisive factor in shaping the political trajectory of the Islamic state. Understanding center–periphery relations is therefore essential for interpreting power dynamics and political change in Islamic history.
Keywords: Local Administration, Wilāya, Khurasan, Ifriqiya, Islamic State, Center–Periphery Relations.

المقدمة

شهدت الدولة الإسلامية منذ نشأتها توسعًا جغرافيًا سريعًا جعلها تضم أقاليم واسعة ومتنوعة من حيث البيئة الطبيعية، والتركيبة السكانية، والخلفيات الثقافية، والإدارية. وقد فرض هذا الاتساع تحديات إدارية معقدة على السلطة المركزية، خاصة في الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة، التي تطلّبت أنماطًا خاصة من التنظيم والتفويض الإداري لضمان الاستقرار السياسي واستمرار تدفق الموارد وحفظ الأمن.وتُعد الإدارة المحلية من أبرز الأدوات التي اعتمدت عليها الدولة الإسلامية لمواجهة هذه التحديات، من خلال نظام الولاية الذي مثّل الصيغة العملية لربط المركز بالأطراف. غير أن هذا النظام لم يكن ذا طبيعة واحدة في جميع الأقاليم، بل اتسم بالمرونة والتكيّف مع الواقع المحلي، الأمر الذي أفرز نماذج إدارية متفاوتة في نجاحها وآثارها السياسية.وتأتي هذه الدراسة لتتناول الإدارة المحلية في الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة من خلال نموذجين بارزين هما خراسان وإفريقية، لما لهما من أهمية استراتيجية ودور محوري في التحولات السياسية الكبرى في التاريخ الإسلامي. وتسعى الدراسة إلى تحليل طبيعة الإدارة المحلية فيهما، وحدود صلاحيات الولاة، وآليات العلاقة بين المركز والأطراف، مع إبراز أثر هذه الإدارة في نشوء الاستقرار أو التحولات السياسية.

أهمية البحث تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وتاريخية، من أبرزها:

١. إبراز دور الإدارة المحلية في التاريخ الإسلامي، بوصفها عنصرًا فاعلًا في بناء الدولة وتماسكها، وليس مجرد جهاز تنفيذي ثانوي تابع للسلطة المركزية.

٢. الإسهام في سد فجوة بحثية تتعلق بدراسة الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة دراسة مقارنة، إذ غالبًا ما تُتناول هذه الأقاليم بشكل منفصل دون ربطها بإطار إداري تحليلي جامع.

٣. تقديم قراءة تفسيرية للتحولات السياسية الكبرى، مثل سقوط الدولة الأموية وبروز أنماط الحكم الإقليمي شبه المستقل، من زاوية إدارية مؤسسية.

٤. إثراء حقل الدراسات الإدارية التاريخية من خلال الربط بين الفكر السياسي الإسلامي والتطبيقات العملية في الأقاليم المختلفة.

٥. فتح آفاق بحثية معاصرة لفهم قضايا المركز والأطراف واللامركزية في التجارب التاريخية الإسلامية.

مشكلة البحث تنطلق مشكلة البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

كيف أُديرت الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة في الدولة الإسلامية، وما أثر طبيعة الإدارة المحلية وصلاحيات الولاة في استقرار الدولة أو نشوء النزعات الاستقلالية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

- ما الإطار النظري والإداري لمفهوم الولاية في الفكر السياسي الإسلامي المبكر؟
- كيف تشكّل التنظيم الإداري في إقليمي خراسان وإفريقية، وما العوامل المؤثرة فيه؟
- إلى أي مدى اختلفت علاقة مركز الخلافة بكل من الإقليمين؟
- ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الخراسانية والإفريقية؟
- كيف أسهمت الإدارة المحلية في التحولات السياسية التي شهدها كل إقليم؟

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع نشأة الإدارة المحلية وتطورها في الدولة الإسلامية، وتحليل النصوص التاريخية والفقهية المتعلقة بالولاية وصلاحيات الولاة. كما استعانت بـ المنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين إقليمي خراسان وإفريقية، وربط هذه الفروق بالعوامل الجغرافية والاجتماعية والسياسية.وتم توظيف المصادر التاريخية الأصلية، إلى جانب الدراسات الحديثة العربية، مع مراعاة النقد التاريخي للمرويات، وربط الوقائع بسياقاتها الزمنية والسياسية، بما يحقق قراءة علمية متوازنة بعيدة عن التعميم أو الإسقاط.

المبحث الأول الإطار النظري للإدارة في الدولة الإسلامية

أولًا: مفهوم الإدارة والولاية في الفكر السياسي الإسلامي المبكر

لم يكن مفهوم الإدارة في الدولة الإسلامية المبكرة مجرد تنظيمٍ تقنيّ للأعمال، بل ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتصور الشرعي والسياسي للحكم، إذ عُدَّت الإدارة أداةً لتطبيق مقاصد الشريعة وتحقيق العدل وحفظ النظام العام. ومن هذا المنطلق، تداخل مفهوم "الإدارة" مع مفهوم "السياسة الشرعية"، باعتبارها تدبير شؤون الرعية بما يحقق المصلحة ويدفع المفسدة في إطار المرجعية الدينية للدولة.أما "الولاية" فهي المفهوم المحوري الذي قامت عليه البنية الإدارية في الدولة الإسلامية، إذ مثّلت الصيغة القانونية والسياسية لتفويض السلطة من الخليفة إلى من ينوب عنه في الأقاليم. وقد عُرِّفت الولاية في الدراسات الحديثة بأنها وظيفة سياسية وإدارية يُعهد بموجبها إلى الوالي تدبير شؤون إقليمٍ معين نيابةً عن الخلافة، ضمن نطاق جغرافي محدد وصلاحيات مضبوطة، مع احتفاظ المركز بحق الإشراف والعزل[١]. ويكشف هذا التعريف عن الطبيعة النيابية للولاية، فهي ليست سلطة مستقلة بذاتها، بل امتداد لسلطة الخلافة في الأطراف.وتشير المصادر التاريخية إلى أن مصطلح "الولاية" لم يكن هو المصطلح السائد في صدر الإسلام، إذ استُعملت ألفاظ أخرى مثل "الإمارة" و"العامل" و"المصر"، وكان العامل هو الشخص المكلّف بإدارة المدينة أو الإقليم وجباية الأموال وتنفيذ أوامر الخليفة [٢]. ومع اتساع الدولة وتعقّد جهازها الإداري، أخذ مفهوم الولاية يتبلور تدريجيًا ليعبّر عن وحدة إدارية واضحة المعالم، خاصة في العصرين الأموي والعباسي.وقد أسهم الفقه السياسي الإسلامي في تأصيل مفهوم الولاية تنظيريًا، فميّز بين أنواعها وحدودها، وبيّن شروطها وأهدافها، بما يعكس وعيًا مبكرًا بأهمية التنظيم الإداري في الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها.

ثانيًا: مهام الوالي وصلاحياته الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية

يُعد الوالي الركيزة الأساسية للإدارة المحلية في الدولة الإسلامية، إذ تتركز في شخصه معظم الوظائف التنفيذية داخل الإقليم. وتتحدد صلاحياته تبعًا لطبيعة التفويض الذي يمنحه الخليفة له، وبحسب أهمية الإقليم وظروفه السياسية والعسكرية. ويقدم الفقه السياسي، ولا سيما كتاب الأحكام السلطانية للماوردي، تصورًا شاملًا لمهام الوالي في حال "إمارة الاستكفاء"، وهي الولاية العامة التي تقوم على عقد اختيار.[٣]تشمل هذه المهام الإشراف على الشؤون العسكرية، من تنظيم الجند وتوزيعهم وصرف أرزاقهم، وحماية الثغور إذا كان الإقليم حدوديًا، إضافة إلى قيادة العمليات العسكرية عند الحاجة. كما تشمل المهام الإدارية تنظيم شؤون الناس اليومية، وتعيين العمال المحليين، وضبط الأمن الداخلي.وفي الجانب المالي، يتولى الوالي جباية الخراج والصدقات وسائر الموارد المالية، والإشراف على بيت المال في إقليمه، ثم إرسال الفائض إلى مركز الخلافة بعد تلبية حاجات الإقليم. أما في الجانب القضائي، فتتمثل صلاحياته في تعيين القضاة أو الإشراف عليهم، وضمان تنفيذ الأحكام الشرعية، مع اختلاف درجة تدخله في القضاء من عصر إلى آخر.وتُضاف إلى ذلك الوظائف الدينية والرمزية، مثل إقامة الجمعة والخطبة باسم الخليفة، والإشراف على شؤون الحج في الأقاليم التي يمر بها طريق الحجيج، وهو ما يعكس البعد الرمزي للولاية بوصفها تمثيلًا مباشرًا لسلطة الخلافة[٤]. وتؤكد الدراسات المعاصرة أن اختيار الولاة لم يكن عشوائيًا، بل رُوعي فيه عدد من المعايير، من أبرزها الكفاءة الإدارية والعسكرية، والخبرة بالبيئة المحلية، والقدرة على التعامل مع التركيبة القبلية والاجتماعية، فضلًا عن عامل النزاهة والالتزام الديني[٥]، وقد ساعد هذا التعدد في الصلاحيات والمعايير على منح الولاة في الأقاليم البعيدة قدرًا واسعًا من المرونة في إدارة شؤونهم.

ثالثًا: علاقة الوالي بالخلافة وآليات الرقابة والعزل

قامت العلاقة بين الوالي والخلافة على مبدأ التفويض المقترن بالرقابة، إذ حرصت السلطة المركزية على منح الولاة الصلاحيات اللازمة لإدارة الأقاليم، وفي الوقت نفسه سعت إلى منع تحول هذا التفويض إلى استقلال فعلي. وقد تجلت هذه الرقابة في عدة آليات، أبرزها التعيين المباشر من قبل الخليفة، وتحديد نطاق الصلاحيات في عهد الولاية، إضافة إلى المتابعة المستمرة لأداء الولاة من خلال التقارير والشكاوى الواردة من الأقاليم [٦].كما شكّل العزل أداة مهمة من أدوات الرقابة السياسية والإدارية، إذ لم يكن العزل بالضرورة نتيجة انحراف ديني أو أخلاقي، بل كثيرًا ما ارتبط بتقدير المصلحة العامة، مثل ضعف الوالي في إدارة الإقليم، أو فشله في حفظ الأمن، أو سوء علاقته بالسكان المحليين، أو تغير الظروف السياسية التي تستدعي تعيين والٍ أكثر كفاءة أو ولاءً[٧].وفي الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة، مثل خراسان وإفريقية، اتخذت الرقابة طابعًا أقل مباشرة، بسبب بعد المسافة وصعوبة الاتصال، الأمر الذي منح الولاة هامشًا أوسع من الاستقلال العملي. وقد أدى هذا الواقع في بعض الأحيان إلى تراكم السلطة بأيدي الولاة أو النخب المحلية، مما مهد لاحقًا لنشوء نزعات استقلالية، خاصة في فترات ضعف السلطة المركزية.

المبحث الثاني الإدارة المحلية في إقليم خراسان

أولًا: فتح خراسان وأهميتها الاستراتيجية في الدولة الإسلامية

يُعد إقليم خراسان من أهم الأقاليم التي دخلت تحت سلطة الدولة الإسلامية في مرحلة مبكرة نسبيًا، لما يتمتع به من موقع جغرافي بالغ الحساسية، إذ شكّل حلقة وصل بين المشرق الإسلامي وبلاد ما وراء النهر، وبوابة للتوسع شرقًا. وقد بدأ الفتح الإسلامي لخراسان في العصر الراشدي، وتحديدًا في خلافة عثمان بن عفان، ثم تواصل وتعمق في العصر الأموي حتى استقر الحكم الإسلامي في معظم مدنه الكبرى[٨].وتنبع أهمية خراسان الاستراتيجية من عدة اعتبارات متداخلة؛ فهي من جهة إقليم واسع المساحة، متنوع الأعراق والثقافات، يضم العرب والفرس وسكانًا محليين ذوي تقاليد إدارية عريقة، ومن جهة أخرى تمثل خط الدفاع الأول عن الدولة الإسلامية في مواجهة القوى الشرقية، فضلًا عن كونها مركزًا عسكريًا مهمًا لتجنيد الجند وإمداد الحملات العسكرية[٩]، لذلك، لم تُنظر إلى خراسان بوصفها ولاية عادية، بل عُدَّت من "ولايات الثغور الداخلية" التي تتطلب ولاة ذوي كفاءة عالية وصلاحيات واسعة.وقد فرض هذا الواقع على الدولة الإسلامية تبني نمط إداري خاص في خراسان، يقوم على منح الوالي سلطة موسعة تمكّنه من ضبط الأوضاع الأمنية والعسكرية، مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والقبلية للسكان المحليين. ويُلاحظ أن سياسة الدولة تجاه خراسان اتسمت بالحذر والمرونة في آنٍ واحد، نظرًا لبعد الإقليم عن مركز الخلافة وكثرة التحديات التي يفرضها.

ثانيًا: التنظيم الإداري لخراسان ومكانتها بين أقاليم المشرق

اتسم التنظيم الإداري لإقليم خراسان بدرجة عالية من التعقيد مقارنة بغيره من أقاليم المشرق، نتيجة اتساعه الجغرافي وتعدد مراكزه الحضرية، مثل مرو، ونيسابور، وبلخ، وهراة. وقد جُعلت مرو عاصمة للإقليم في معظم الفترات الأموية، لما تتمتع به من موقع استراتيجي وقدرة على التحكم في الطرق العسكرية والتجارية[١٠]. اعتمدت الإدارة في خراسان على تقسيم الإقليم إلى وحدات أصغر، يشرف عليها عمال ونواب للوالي، يتولون جباية الأموال وحفظ الأمن وتنفيذ الأوامر المركزية. غير أن الوالي ظل يتمتع بسلطة الإشراف العام والتصرف النهائي، خاصة في القضايا العسكرية والمالية الكبرى. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن ولاة خراسان كانوا غالبًا يجمعون بين الولاية العسكرية والإدارية، في حين كان القضاء يُدار أحيانًا بصورة شبه مستقلة، مع بقاء الوالي صاحب النفوذ الأعلى في تعيين القضاة أو عزلهم[١١].ومن الخصائص اللافتة للتنظيم الإداري في خراسان الاعتماد الكبير على الجند العرب المستقرين في الإقليم، والذين شكّلوا قاعدة الحكم الأموي فيه. وقد أدى هذا إلى نشوء انقسامات قبلية بين القيسية واليمنية، انعكست على الإدارة المحلية وأثرت في استقرار الإقليم. وتُظهر المصادر أن الدولة المركزية كانت تدرك خطورة هذه الانقسامات، لكنها غالبًا ما عالجتها عبر موازنة التعيينات بين القبائل، أو عبر تعيين ولاة قادرين على احتواء النزاعات القبلية[١٢].وتبرز مكانة خراسان بين أقاليم المشرق من خلال كثرة الاهتمام الذي أولته الخلافة لتعيين ولاة ذوي ثقل سياسي وعسكري فيها، إذ لم يكن يُولى عليها إلا من ثبتت كفاءته وقدرته على التعامل مع الواقع المعقد للإقليم. كما كانت خراسان مصدرًا مهمًا للموارد البشرية والعسكرية التي اعتمدت عليها الدولة في حروبها وتوسعاتها، الأمر الذي منحها ثقلًا خاصًا داخل المنظومة الإدارية للدولة الإسلامية.

ثالثًا: دور الولاة في إدارة الإقليم (نصر بن سيار نموذجًا)

يمثل نصر بن سيار أحد أبرز ولاة خراسان في أواخر العصر الأموي، ويُعد نموذجًا دالًا على طبيعة الإدارة المحلية في الأقاليم البعيدة. تولى نصر ولاية خراسان سنة ١٢٠هـ تقريبًا، في مرحلة اتسمت باضطرابات سياسية وقبلية حادة، وتزامنت مع ضعف السلطة المركزية في دمشق[١٣]. اتسمت سياسة نصر بن سيار الإدارية بمحاولة إعادة التوازن بين القبائل العربية المتنازعة، والسعي إلى كسب ولاء السكان المحليين من غير العرب، من خلال تخفيف بعض المظالم المالية والإدارية. كما أدرك خطورة الدعوة العباسية المتنامية في الإقليم، فحذّر الخلافة الأموية مرارًا من تداعيات إهمال خراسان، وهو ما تعكسه رسائله وخطبه التي تُعد وثائق سياسية بالغة الأهمية لفهم العلاقة بين المركز والأطراف[١٤].

وعلى الصعيد الإداري، سعى نصر بن سيار إلى إعادة تنظيم الجند وضبط الإدارة المالية، غير أن محدودية الدعم القادم من المركز، إضافة إلى تعقّد الأوضاع الاجتماعية والسياسية، حالت دون نجاح جهوده على المدى الطويل. وقد انتهت ولايته بسقوط خراسان في يد العباسيين، مما يبرز بوضوح كيف يمكن للإدارة المحلية—رغم كفاءة الوالي—أن تعجز عن الصمود إذا فقدت السند السياسي والعسكري من مركز الخلافة[١٥].وتكشف تجربة نصر بن سيار عن إشكالية جوهرية في إدارة الأقاليم البعيدة، وهي التوتر الدائم بين الحاجة إلى توسيع صلاحيات الوالي لضمان الاستقرار، وبين خطر تحوّل الإقليم إلى مركز معارضة أو ثورة في حال ضعف التنسيق مع السلطة المركزية. ومن هنا، تُعد خراسان مثالًا واضحًا على الدور الحاسم الذي لعبته الإدارة المحلية في التحولات السياسية الكبرى في تاريخ الدولة الإسلامية.

المبحث الثالث الإدارة المحلية في إقليم إفريقية

أولًا: فتح إفريقية وخصوصيتها الجغرافية والقبلية

يُعد إقليم إفريقية (الذي يشمل تقريبًا تونس الحالية وأجزاء من شرق الجزائر وغرب ليبيا) من أكثر أقاليم الدولة الإسلامية تعقيدًا من الناحية الإدارية، وذلك بسبب خصوصيته الجغرافية، وتنوعه السكاني، وبُعده النسبي عن مركز الخلافة. وقد بدأ الفتح الإسلامي لإفريقية في العصر الراشدي، إلا أن السيطرة الفعلية والمستقرة لم تتحقق إلا في العصر الأموي بعد حملات عسكرية متكررة واجهت مقاومة شديدة من البيزنطيين ومن القبائل البربرية المحلية[١٦].وتكمن خصوصية إفريقية في كونها إقليمًا ساحليًا مفتوحًا على البحر المتوسط، ما جعله عرضة للتدخل البيزنطي المستمر، فضلًا عن طبيعته القبلية التي اتسمت بتعدد الولاءات والانقسامات الداخلية. وقد فرض هذا الواقع على الإدارة الإسلامية تحديات مزدوجة: عسكرية تتمثل في تأمين السواحل والمدن، واجتماعية تتمثل في استيعاب القبائل المحلية ضمن منظومة الدولة[١٧].وعلى خلاف أقاليم المشرق، لم تكن إفريقية ذات تراث إداري إسلامي سابق، بل ورث المسلمون فيها نظمًا إدارية بيزنطية جزئية، مع واقع قبلي شديد الاستقلالية. لذلك، اتسمت سياسة الدولة الإسلامية في إفريقية بالحذر، واعتمدت في مراحلها الأولى على ولاة ذوي خلفية عسكرية قوية، قادرين على فرض الأمن وبسط النفوذ، قبل الانتقال إلى تنظيم إداري أكثر استقرارًا.

ثانيًا: التنظيم الإداري في العصرين الأموي والعباسي

شهد التنظيم الإداري في إفريقية تطورًا ملحوظًا بين العصرين الأموي والعباسي. ففي العصر الأموي، ارتبطت الولاية في إفريقية في الغالب بالطابع العسكري، إذ جُعل الوالي قائدًا للجند ومسؤولًا عن الفتح وتأمين المدن وجباية الأموال في آنٍ واحد. وقد كانت القيروان عاصمة الإقليم ومركزه الإداري والعسكري، ومنها تُدار شؤون البلاد وتُرسل التقارير إلى مركز الخلافة[١٨].وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الولاة الأمويين في إفريقية تمتعوا بصلاحيات واسعة، خاصة في المجال العسكري والمالي، بسبب بعد الإقليم وصعوبة الاتصال السريع بدمشق. غير أن هذا الاتساع في الصلاحيات لم يُترجم دائمًا إلى استقرار، إذ واجهت الإدارة الأموية ثورات متكررة، كان أبرزها ثورات الخوارج والقبائل البربرية، التي كشفت عن محدودية قدرة الإدارة المركزية على ضبط الإقليم عبر الوسائل التقليدية[١٩].أما في العصر العباسي، فقد سعت الخلافة إلى إعادة تنظيم الإدارة في إفريقية عبر تعزيز الرقابة وتعيين ولاة أكثر ارتباطًا بالمركز، غير أن الواقع الجغرافي والاجتماعي ظل يفرض نفسه. ومع مرور الوقت، تطورت الولاية في إفريقية نحو نمط شبه مستقل، خاصة مع قيام الدول المحلية مثل دولة الأغالبة، التي احتفظت بالولاء الاسمي للخلافة العباسية، لكنها أدارت الإقليم بقدر كبير من الاستقلال الإداري والمالي[٢٠].ويُظهر هذا التحول أن الإدارة المحلية في إفريقية كانت شديدة التأثر بضعف السلطة المركزية، وأن البعد الجغرافي، مقترنًا بالتحديات القبلية والعسكرية، دفع نحو نماذج حكم محلية تمزج بين الولاء الرمزي للخلافة والاستقلال العملي في الإدارة.

ثالثًا: دور الولاة في تثبيت السلطة ومواجهة الاضطرابات

لعب ولاة إفريقية دورًا محوريًا في تثبيت السلطة الإسلامية في الإقليم، إذ لم تقتصر مهامهم على الإدارة اليومية، بل شملت التعامل مع واقع مضطرب يتسم بكثرة الثورات والتمردات. وقد برزت شخصيات ولاة جمعوا بين الحزم العسكري والقدرة على التفاوض مع القبائل، وهو ما مكّن بعضهم من تحقيق قدر من الاستقرار النسبي[٢١].واعتمدت سياسة الولاة في إفريقية على مزيج من القوة العسكرية وسياسة الاستيعاب، إذ سعى بعضهم إلى إشراك زعماء القبائل في الإدارة المحلية، أو منحهم امتيازات مقابل الولاء، في حين لجأ آخرون إلى القمع المباشر، وهو ما أدى في أحيان كثيرة إلى نتائج عكسية وزيادة حدة الاضطرابات. وقد كشفت ثورات البربر في القرن الثاني الهجري عن فشل السياسات الإدارية التي تجاهلت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للسكان المحليين[٢٢].كما كان للبعد المالي دور مهم في توتر العلاقة بين الإدارة المركزية وسكان إفريقية، إذ أدت بعض سياسات الجباية القاسية إلى إشعال الثورات، خاصة حين فُرضت ضرائب اعتُبرت مجحفة أو مخالفة للأعراف المحلية. ويؤكد الباحثون أن نجاح الإدارة المحلية في إفريقية كان مرهونًا بقدرة الوالي على تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الخلافة المالية وبين الحفاظ على رضا السكان المحليين[٢٣].وتبرز تجربة إفريقية بوصفها مثالًا واضحًا على أن الإدارة المحلية في الأقاليم البعيدة لا يمكن أن تقوم على النموذج الإداري نفسه المطبق في مركز الخلافة، بل تحتاج إلى سياسات مرنة تراعي الواقع الجغرافي والاجتماعي، وإلا تحولت الولاية إلى بؤرة اضطراب دائم.

المبحث الرابع دراسة مقارنة بين خراسان وإفريقية

أولًا: أوجه التشابه في البنية الإدارية وصلاحيات الولاة

تتشابه خراسان وإفريقية في كونهما من الأقاليم الطرفية الكبرى في الدولة الإسلامية، وقد فرض هذا الموقع الجغرافي المشترك نمطًا إداريًا متقاربًا في جوهره، يقوم على اتساع صلاحيات الوالي مقارنة بولاة الأقاليم القريبة من مركز الخلافة. فقد اضطلع والي الإقليمين بسلطات تنفيذية شاملة شملت القيادة العسكرية، والإدارة المالية، والإشراف القضائي، فضلًا عن تمثيل الخلافة سياسيًا ودينيًا داخل الإقليم[٢٤].ويُلاحظ أن الوالي في كل من خراسان وإفريقية كان يُنظر إليه بوصفه "الحاكم الفعلي" للإقليم، وليس مجرد منفذٍ لأوامر المركز، وذلك بسبب بطء الاتصال، وتعدد الأزمات المحلية التي تتطلب قرارات سريعة لا تحتمل انتظار توجيهات الخلافة. وقد انعكس هذا الواقع في اعتماد الإدارة المحلية على شخصية الوالي وقدراته، أكثر من اعتمادها على جهاز إداري مؤسسي ثابت[٢٥].كما تشابه الإقليمان في اعتماد الدولة على الجيش المحلي بوصفه أداة الحكم الأساسية؛ ففي خراسان اعتمدت الدولة على الجند العرب المستقرين، وفي إفريقية على الجند القادمين من المشرق إضافة إلى من جرى تجنيدهم محليًا. وفي الحالتين، شكّل الجيش عامل توازن بين السلطة المركزية والسكان المحليين، لكنه في الوقت نفسه كان مصدرًا محتملًا للاضطراب حين تتداخل الولاءات القبلية أو تتأخر العطاءات[٢٦].

ثانيًا: أوجه الاختلاف الناتجة عن الجغرافيا والتركيبة السكانية

على الرغم من هذا التشابه البنيوي، فإن الاختلافات بين خراسان وإفريقية كانت عميقة، وأثرت بصورة مباشرة في فعالية الإدارة المحلية. فقد اتسمت خراسان باتساعها الجغرافي الهائل وتعدد مراكزها الحضرية، إلى جانب وجود إرث إداري فارسي سابق، ما أتاح للإدارة الإسلامية الاستفادة من الخبرات المحلية في تنظيم الدواوين والجباية وإدارة المدن[٢٧]، كما أن السكان المحليين في خراسان كانوا قد عرفوا نظم الحكم المركزية، الأمر الذي سهّل نسبيًا عملية الإدماج الإداري.في المقابل، تميزت إفريقية بتركيبة قبلية بربرية قوية، وبضعف التقاليد الإدارية المركزية قبل الفتح الإسلامي، فضلًا عن استمرار التهديد البيزنطي عبر البحر المتوسط. وقد جعل هذا الواقع من الإدارة الإسلامية في إفريقية إدارةً ذات طابع عسكري دائم، تركز على فرض الأمن أكثر من بناء مؤسسات إدارية مستقرة[٢٨].كما اختلف نمط التفاعل مع السكان المحليين؛ ففي خراسان جرى دمج غير العرب تدريجيًا في الجهاز الإداري والعسكري، بينما شهدت إفريقية توترات حادة نتيجة سياسات جباية وُصفت في بعض الفترات بالمجحفة، وأسهمت في اندلاع ثورات واسعة، مثل ثورات البربر في القرن الثاني الهجري[٢٩].

ثالثًا: علاقة المركز بالأطراف في الإقليمين

تُظهر المقارنة بين خراسان وإفريقية أن علاقة مركز الخلافة بالأطراف لم تكن واحدة في شدتها أو آلياتها. فقد حظيت خراسان باهتمام خاص من قبل الخلافة، نظرًا لدورها العسكري والاقتصادي، وموقعها الحساس في المشرق. ويظهر هذا الاهتمام في تكرار تعيين ولاة ذوي خبرة سياسية وعسكرية، وفي محاولات المركز التدخل—ولو جزئيًا—في شؤون الإقليم عند تفاقم الأزمات[٣٠].أما إفريقية، فقد بدت علاقة المركز بها أضعف نسبيًا، خاصة في فترات الاضطراب السياسي داخل الخلافة نفسها. ومع مرور الوقت، تحولت الرقابة المركزية إلى رقابة شكلية، اقتصر فيها دور الخليفة على تثبيت الوالي ومنحه الشرعية، مقابل التزام الأخير بإرسال الخراج وذكر اسم الخليفة في الخطبة[٣١].ويكشف هذا التفاوت أن الدولة الإسلامية كانت تُعيد ترتيب أولوياتها الإدارية بحسب الأقاليم، وأن "القرب والبعد" لم يكونا مجرد عامل جغرافي، بل عامل سياسي يؤثر في مستوى الرقابة والتدخل.

رابعًا: أثر الإدارة المحلية في نشوء النزعات الاستقلالية

أسهمت الإدارة المحلية في كلا الإقليمين في خلق بيئة مواتية لنشوء نزعات استقلالية، وإن اختلفت مساراتها. ففي خراسان، أدى اتساع صلاحيات الولاة، مقرونًا بتراكم المظالم القبلية والاجتماعية، إلى تحوّل الإقليم إلى مركز معارضة منظمة، استثمرت ضعف الإدارة الأموية لتُسقط الخلافة نفسها وتؤسس نظامًا جديدًا هو الخلافة العباسية[٣٢].أما في إفريقية، فقد اتخذت النزعة الاستقلالية طابعًا تدريجيًا ومؤسسيًا، إذ نشأت أنظمة حكم محلية حافظت على الولاء الاسمي للخلافة، لكنها مارست استقلالًا فعليًا في الإدارة والمالية والعسكر. ويُظهر هذا النموذج أن الإدارة المحلية لم تكن بالضرورة طريقًا إلى الانفصال الكامل، بل قد تقود إلى إعادة تعريف العلاقة بين المركز والإقليم[٣٣].ويُلاحظ أن العامل المشترك في الحالتين هو ضعف السلطة المركزية، إذ لم تكن الإدارة المحلية بذاتها سبب الاستقلال، بل تحولت إلى أداة فعالة عندما غاب التوازن بين التفويض والرقابة.

خامسًا: نتائج المقارنة ودلالاتها التاريخية

تفضي هذه الدراسة المقارنة إلى عدد من النتائج المهمة؛ أبرزها أن الإدارة المحلية في الدولة الإسلامية كانت نظامًا مرنًا مكّن الدولة من التوسع السريع، لكنه حمل في داخله عناصر توتر كامنة. كما تُظهر أن الأقاليم البعيدة لم تكن هامشية في التاريخ الإسلامي، بل لعبت دورًا حاسمًا

في التحولات السياسية الكبرى.وتدل التجربتان الخراسانية والإفريقية على أن نجاح الإدارة المحلية كان مشروطًا بقدرة الدولة على المواءمة بين الخصوصيات المحلية ومتطلبات المركز، وأن الإخفاق في تحقيق هذا التوازن أسهم في تفكك السلطة المركزية أو إعادة تشكيلها. ومن ثمّ، فإن دراسة الإدارة المحلية تُعد مدخلًا أساسيًا لفهم ديناميات السلطة في التاريخ الإسلامي، وليس مجرد جانب إداري ثانوي.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة الإدارة المحلية في الأقاليم البعيدة عن مركز الخلافة، من خلال نموذجين مركزيين هما خراسان وإفريقية، وذلك في إطار تاريخ الدولة الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي المبكر. وقد انطلقت الدراسة من تأصيل نظري لمفهوم الولاية وصلاحيات الوالي، ثم انتقلت إلى دراسة تطبيقية مقارنة كشفت عن أبعاد متعددة للإدارة المحلية بوصفها عنصرًا حاسمًا في استقرار الدولة أو تحولاتها السياسية.

أولًا: النتائج

١. مرونة النظام الإداري الإسلامي: أظهرت الدراسة أن الإدارة المحلية في الدولة الإسلامية قامت على قدرٍ عالٍ من المرونة، إذ لم تُفرض أنماط إدارية جامدة على الأقاليم المختلفة، بل جرى تكييف نظام الولاية وصلاحيات الوالي وفق الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والسياسية لكل إقليم، وهو ما مكّن الدولة من التوسع السريع واستيعاب تنوع واسع في السكان والبيئات.

٢. اتساع صلاحيات الولاة في الأقاليم البعيدة كشفت المقارنة بين خراسان وإفريقية أن بعد المسافة عن مركز الخلافة كان عاملًا حاسمًا في توسيع صلاحيات الولاة، حيث جمعوا بين السلطات العسكرية والإدارية والمالية، وأحيانًا القضائية، بما جعل الوالي يمثل السلطة الفعلية في الإقليم، مع بقاء الارتباط الشرعي والسياسي بالخلافة.

٣. تفاوت علاقة المركز بالأطراف بينت الدراسة أن علاقة مركز الخلافة بالأقاليم البعيدة لم تكن موحدة، بل تفاوتت في شدتها ووسائلها. فقد حظيت خراسان برقابة واهتمام أكبر نسبيًا لأهميتها الاستراتيجية، في حين اتسمت العلاقة مع إفريقية بقدر أقل من التدخل المباشر، الأمر الذي أسهم في نشوء أنماط حكم محلية شبه مستقلة في مراحل لاحقة.

٤. دور الإدارة المحلية في التحولات السياسية الكبرى أثبتت الدراسة أن الإدارة المحلية لم تكن مجرد جهاز تنفيذي تابع، بل لعبت دورًا فاعلًا في التحولات السياسية، إذ تحولت خراسان إلى قاعدة لانهيار الدولة الأموية وقيام الخلافة العباسية، بينما شهدت إفريقية مسارًا مختلفًا تمثل في بروز دول إقليمية حافظت على الولاء الاسمي للخلافة مع استقلال إداري فعلي.

٥. أهمية العامل الاجتماعي والقبلي أكدت النتائج أن نجاح الإدارة المحلية كان مرهونًا بقدرة الولاة على فهم التركيبة الاجتماعية والقبلية للإقليم والتعامل معها بمرونة سياسية. وقد أدى تجاهل هذه العوامل، خاصة في إفريقية، إلى اندلاع ثورات واضطرابات متكررة أضعفت سلطة الدولة المركزية.

قائمة المصادر والمراجع

١. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد .الأحكام السلطانية والولايات الدينية .تحقيق أحمد مبارك البغدادي. ط ١، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦.

٢. الطبري، محمد بن جرير .تاريخ الرسل والملوك .تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ٢، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٠.

٣. ابن الأثير، علي بن محمد .الكامل في التاريخ .ط ٤، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٩.

٤. البلاذري، أحمد بن يحيى .فتوح البلدان .تحقيق عبد الله أنيس الطباع. ط ١، بيروت: دار الفكر، ٢٠١١.

٥. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب .تاريخ اليعقوبي .ط ١، بيروت: دار صادر، ٢٠١٠.

٦. الدوري، عبد العزيز .العصر الأموي: دراسة في التاريخ السياسي والإداري .ط ٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

٧. الدوري، عبد العزيز .نشأة علم التاريخ عند العرب .ط ٢، بيروت: دار الطليعة، ٢٠١١.

٨. محمد سهيل طقوش .تاريخ الدولة الأموية .ط ٨، بيروت: دار النفائس، ٢٠١٦.

٩. محمد سهيل طقوش .تاريخ الفتوحات الإسلامية في المغرب العربي .ط ٤، بيروت: دار النفائس، ٢٠١٥.

١٠. حسين مؤنس .التاريخ السياسي للدولة العربية .ط ٢، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٠.

١١. حسن إبراهيم حسن .تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي .ج ٢، ط ٩، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٢.

١٢. محمد عبد الله عنان .دولة الإسلام في الأندلس والمغرب .ج ١، ط ٦، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠١٠.
١٣. أحمد محمود صبحي .الدولة الأموية: النظام السياسي والإداري .ط ١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٥.
١٤. أحمد مختار العبادي .دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي .ط ١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٤.
١٥. وهبة الزحيلي .الحكم والإدارة في الإسلام .دمشق: الأكاديمية العربية، ٢٠١٨.
١٦. محمد حسين نايف» .الأسس المعتبرة في اختيار الولاة والعمال في عصر صدر الإسلام .«مجلة كلية التربية للبنات، مج ٢٥، ع ١،
١٧. جابر رزاق غازي الكريطي» .سياسة عزل الولاة في الدولة الأموية (ولاة العراق أنموذجًا) .«مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج ١، ع
١٨. أطياف رفعت أكرم» .التأصيل التاريخي للولاية في الدولة العربية الإسلامية .«بحث منشور إلكترونيًا، ٢٠٢٣.

References

1. Al-Mawardi, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad. *Al-Ahkam al-Sultaniyya wa al-Wilayat al-Diniyya (The Ordinances of Government)*. Edited by Ahmad Mubarak al-Baghdadi. 1st ed., Cairo: Dar al-Hadith, 2006.
2. Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. *Tarikh al-Rusul wa al-Muluk (The History of Prophets and Kings)*. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. 2nd ed., Cairo: Dar al-Ma'arif, 2010.
3. Ibn al-Athir, Ali ibn Muhammad. *Al-Kamil fi al-Tarikh (The Complete History)*. 4th ed., Beirut: Dar Sadir, 2009.
4. Al-Baladhuri, Ahmad ibn Yahya. *Futuh al-Buldan (The Conquest of the Countries)*. Edited by Abdullah Anis al-Taba'. 1st ed., Beirut: Dar al-Fikr, 2011.
5. Al-Ya'qubi, Ahmad ibn Abi Ya'qub. *Tarikh al-Ya'qubi (The History of al-Ya'qubi)*. 1st ed., Beirut: Dar Sadir, 2010.
6. Al-Duri, Abd al-Aziz. *Al-Asr al-Umawi: Dirasah fi al-Tarikh al-Siyasi wa al-Idari (The Umayyad Era: A Study in Political and Administrative History)*. 3rd ed., Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2014.
7. Al-Duri, Abd al-Aziz. *Nash'at 'Ilm al-Tarikh 'ind al-'Arab (The Emergence of the Science of History Among the Arabs)*. 2nd ed., Beirut: Dar al-Tali'ah, 2011.
8. Tqoush, Muhammad Suhayl. *Tarikh al-Dawla al-Umawiyya (History of the Umayyad State)*. 8th ed., Beirut: Dar al-Nafa'is, 2016.
9. Tqoush, Muhammad Suhayl. *Tarikh al-Futuhat al-Islamiyya fi al-Maghrib al-'Arabi (History of the Islamic Conquests in the Arab Maghreb)*. 4th ed., Beirut: Dar al-Nafa'is, 2015.
10. Mones, Hussein. *Al-Tarikh al-Siyasi li al-Dawla al-'Arabiyya (The Political History of the Arab State)*. 2nd ed., Cairo: Dar al-Ma'arif, 2010.
11. Hasan, Hasan Ibrahim. *Tarikh al-Islam al-Siyasi wa al-Dini wa al-Thaqafi wa al-Ijtima'i (The Political, Religious, Cultural, and Social History of Islam)*. Vol. 2, 9th ed., Cairo: Maktabat al-Nahda al-Misriyya, 2012.
12. 'Inan, Muhammad Abdullah. *Dawlat al-Islam fi al-Andalus wa al-Maghrib (The State of Islam in Andalusia and the Maghreb)*. Vol. 1, 6th ed., Cairo: Maktabat al-Khanji, 2010.
13. Sabhi, Ahmad Mahmoud. *Al-Dawla al-Umawiyya: al-Nizam al-Siyasi wa al-Idari (The Umayyad State: The Political and Administrative System)*. 1st ed., Alexandria: Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyyah, 2015.
14. Al-'Abadi, Ahmad Mukhtar. *Dirasat fi Tarikh al-Maghrib al-Islami (Studies in the History of the Islamic Maghreb)*. 1st ed., Alexandria: Dar al-Ma'rifah al-Jami'iyyah, 2014.
15. Al-Zuhayli, Wahbah. *Al-Hukm wa al-Idarah fi al-Islam (Governance and Administration in Islam)*. Damascus: The Arab Academy, 2018.
16. Nayef, Muhammad Husayn. "Al-Asas al-Mu'tabara fi Ikhtiyar al-Wulat wa al-'Ummal fi 'Asr Sadr al-Islam (The Considered Foundations for Selecting Governors and Officials in the Early Islamic Period)." *Journal of the College of Education for Women*, vol. 25, no. 1, 2014.
17. Al-Krayti, Jabir Rizzaq Ghazi. "Siyasat 'Azl al-Wulat fi al-Dawla al-Umawiyya (Wulat al-'Iraq Numudhajan) (The Policy of Dismissing Governors in the Umayyad State (The Governors of Iraq as a Model))." *Journal of the Islamic University College*, vol. 1, no. 23, 2013.
18. Akram, Atyaf Rif'at. "Al-Ta'sil al-Tarikhi li al-Wilayah fi al-Dawla al-'Arabiyya al-Islamiyya (The Historical Origination of the Province/Governorship in the Arab-Islamic State)." Published online research, 2023.

(١) أطياف رفعت أكرم .التأصيل التاريخي للولاية في الدولة العربية الإسلامية .بحث منشور إلكترونيًا، ٢٠٢٣، ص ١.

(٢)المرجع نفسه، ص٣.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي .الأحكام السلطانية والولايات الدينية .ط. دار الحديث، القاهرة، د.ت، ص ٦٢.

(٤) المرجع نفسه، ص٦٣.

(٥) محمد حسين نايّف .الأسس المعتبرة في اختيار الولاة والعمال في عصر صدر الإسلام .مجلة كلية التربية للبنات، مج ٢٥، ع ١، ٢٠١٤، ص٥٠.

(٦) وهبة الزحيلي .الحكم والإدارة في الإسلام .بحث منشور، الأكاديمية العربية، ٢٠١٨، ص ٢.

(٧) جابر رزاق غازي الكريطي .سياسة عزل الولاة في الدولة الأموية (ولاة العراق أنموذجًا) .مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج ١، ص٥.

(٨) حسين مؤنس .التاريخ السياسي للدولة العربية .ط ٢، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٠، ص٢١٧.

(٩) أحمد محمود صبحي .الدولة الأموية: النظام السياسي والإداري .ط ١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٥، ص ١٤٣.

(١٠) عبد العزيز الدوري .العصر الأموي: دراسة في التاريخ السياسي والإداري .ط ٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤، ص١٩٩٠.

(١١) محمد سهيل طقوش .تاريخ الدولة الأموية .ط ٨، بيروت: دار النفائس، ٢٠١٦، ص ٢٦٢.

(١٢) عبد العزيز الدوري .العصر الأموي، المرجع السابق، ص١٩٥.

(١٣) محمد بن جرير الطبري .تاريخ الرسل والملوك .تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٠، ج ٧، ص ٤١٥.

(١٤) أحمد محمود صبحي .الدولة الأموية: النظام السياسي والإداري، المرجع السابق، ص ١٥٦.

(١٥) محمد سهيل طقوش .تاريخ الدولة الأموية، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

(١٦) حسن إبراهيم حسن .تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ٢. ط ٩، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٢، ص٣٠٠.

(١٧) محمد سهيل طقوش .تاريخ الفتوحات الإسلامية في المغرب العربي .ط ٤، بيروت: دار النفائس، ٢٠١٥، ص ٦٧.

(١٨) عبد العزيز الدوري .نشأة علم التاريخ عند العرب .ط ٢، بيروت: دار الطليعة، ٢٠١١، ص٢١٣.

(١٩) أحمد مختار العبادي .دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي .ط ١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٤، ص ٩٤.

(٢٠) محمد عبد الله عنان .دولة الإسلام في الأندلس والمغرب، ج ١. ط ٦، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠١٠، ص ٤٥.

(٢١) حسن إبراهيم حسن .تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، المرجع السابق، ج ٢، ص٣٠٨.

(٢٢) أحمد مختار العبادي .دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص١٠٤.

(٢٣) محمد سهيل طقوش .تاريخ الفتوحات الإسلامية في المغرب العربي، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢٤) عبد العزيز الدوري .العصر الأموي، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٢٥) محمد سهيل طقوش .تاريخ الدولة الأموية.، المرجع السابق، ص٢٦٥.

(٢٦) حسين مؤنس .التاريخ السياسي للدولة العربية، المرجع السابق، ص٢٢٣.

(٢٧) عبد العزيز الدوري .العصر الأموي، المرجع السابق، ص ١٩١.

(٢٨) أحمد مختار العبادي .دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص٩٥.

(٢٩) محمد سهيل طقوش .تاريخ الفتوحات الإسلامية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٣٠) أحمد محمود صبحي .الدولة الأموية: النظام السياسي والإداري، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣١) محمد عبد الله عنان .دولة الإسلام في الأندلس والمغرب، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٩.

(٣٢) محمد سهيل طقوش .تاريخ الدولة الأموية، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٣٣) حسن إبراهيم حسن .تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ٢. المرجع السابق، ص ٣١٢.